http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2138) السنة الثامنة - الأثنين (23) أيار 2011

كتابة على الحيطان

سلّة أو سلّتان وتتضح الصورة!

عامر القيسي

استمرأ سياسيونا على ما يبدو مصطلح السلّة الواحدة، وهو على ما أظن تعبير دبلوماسي وأنيق، بديل عن استخدام مفردة الصفقة الواحدة التي توحي بان شيئا ما يجري أو جرى في الخفاء، والصفقة مفردة عادة ما تستخدم في التعاملات التجارية، بين تجار المفرد والجملة وحيتان السوق، وتعني فيما تعنيه هذه المفردة، أن طرفين أو أكثر عقدا أو يعقدا "صفقة" لتطمين المصالح والشاطر من هذه الأطراف من يستطيع أن يضع أكبر مساحة من مصالحه في السوق تحت خيمة الصفقة للحفاظ عليها "المصالح" منطلقا من المثل المتداول شعبيا "التجارة شطارة".

المصطلح انتقل بفعل تجار السياسة إلى التداول اليومي في القاموس السياسي والخطاب الإعلامي معا، ولم نر سياسيا عراقيا يتورع أو يتلعثم وهو يفتخر في تصريحات أمام شاشات الفضائيات أن كتلته أو حزبه أو ائتلافه في الطريق لعقد صفقة سياسية "ليميّزها عن التجارية" لحلحلة العقد في العملية السياسية، ولما أصبحت الصفقة الواحدة لا تلبي طموح التجار، عفوا، الكثير من السياسيين العراقيين المتصدين للعملية السياسية في البلاد، فاجتهدوا في استخدام مفردة السلّة الواحدة تعبيرا واضحا وشفافا عن ضخامة الصفقة التي لا تحتمل العمل بالمفرد .

ومن نتائج "السلّة الواحدة" أننا شهدنا ذبح الدستور من الوريد الى الوريد كما يقال، بسبب مصالح الصفقة السياسية الكبيرة التي احتاجت الى سلّة واحدة للخروج بها الى العلن والإشهار من ان مصالح الكتل السياسية قد تحققت في اختيار ثلاثة نوّاب لرئيس الجمهورية، رغم ان بنود الدستور واضحة أمام أعين سياسيينا وفي أدراج مكاتبهم، لكن المصالح الخاصة للكتل والأحزاب والعشيرة كانت أكبر من مهام الحفاظ على الدستور ورعاية بنوده وتطويرها نحو الأحسن . والأغرب من كل هذا الخرق الدستوري أن الجميع خرج بعد التصويت على نوّاب الرئيس ليقول إني بريء من دم يوسف وان ما حصل هو توافقات وإن رأينا أن التصويت كان مجحفا وتجاوزا على الدستور، هذا هو الكلام لكن الحقيقة أن الجميع أخذ حصته وتركوا لنا الحسرة على البلاد !!

السلّة الواحدة ستحتوي اليوم، بعد كل ماراثونات المفاوضات السياسية على تشكيل الحكومة والوزارات الأمنية، على صفقة الوزارات الأمنية والمجلس السياسي الاستراتيجي . ويبدو أن السلّة الواحدة كانت بديلا منطقيا على فشل عقد الصفقات أو تطبيقها فيما يتعلق بالوزارات الأمنية والمجلس السياسي كلا على انفراد . لذلك ارتأى القوم اللجوء إلى السلّة الواحدة لتطبق لهم الشعار الناجح "مشيني وأمشيك" وبذلك يتخلص الجميع من "دوخة الراس" ويخرج الجميع من المولد "بشيلة" من الحمص فيما ،على ما يبدو ، ان الشعب والجمهور الفقير سيخرج منها خالي الوفاض !!

صفقات وسلات واحدة أو اثنتين ، لا فرق بالنسبة لنا ايها السادة فقد خبرناكم كما خبرنا أنفسنا ، وعرفناكم في المسرات والضائقات ، ففي الأولى تحصدون الذهب وفي الثانية تتركونا نواجه المصائر لوحدنا فيما تكتفون بتشجيعنا من بعيد بالتصفيق والهلاهل والوعود التي ما حصلنا منها شيئا !!اذهبوا ايها السادة الى سلالكم المفتوحة منها والمغلقة فرائحة الصفقات أصبحت تزكم الأنوف ، فخذوا مصالحكم من صفقات السلّة الواحدة ولكن جنبونا قدر الإمكان رائحتها !!

شقيق احدهم: لا نعرف مصيره .. هل قطعوا رأسه أم انه لا يزال مسجونا؟

الانسحاب الأميركي: الجيش لن يترك المفقودين الثمانية

□ عن: نيويورك تايمز

كان الاميركان المفقودون في العراق يسيرون في دروب يائسة إلى مصير مجهول.

لقد جاءوا من انديانا، كارولينا الشمالية، ودنفر. خرجوا في مهمة يأملون منها أن يصلحوا وطنا كانوا قد هربوا منه منذ عقود.

حياة هؤلاء الرجال الثمانية – وهم سبعة متعاقدين مدنيين وجندي واحد من الجيش الأميركي – هي حكاية مؤلمة من حكايات الحرب، وهي مهمة لم يتم انجازها وستبقى مهملة بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية هذا العام.

يقول جيم ايك الذي اختفى ولده جيفري – رجل الأعمال من انديانا – عام ٢٠٠٥" اتصل بنا جيفري وقال سأستقل الطائرة غدا وأعود إلى البيت. إلا أن هذا لم يحصل، وكان ذلك آخر ما سمعناه منه".

ومثل المهمات الأخرى – كواجبات الحماية وتعقّب نيران الهاونات – فسرعان ما سيهمل الجيش الأميركي تقرير مصير المدنيين المفقودين في العراق. يقوم الجيش اليوم بترتيب خططه النهائية الخاصة بالانسحاب، الا ان قضية المتعاقدين السبعة سيتم تسليمها للسفارة الأميركية في بغداد لغرض المتابعة، أما الجندي فسيتم تسليم قضيته الى القيادة المركزية للولايات المتحدة.

يقول الكولونيل ميتشيل انفانتي المشرف على وحدة البحث عن المفقودين "لن ننسى قضية هؤلاء الرجال. ذلك لن يحدث أبدا".

أهالي المفقودين قلقون من أن تصبح قضية أبنائهم في طي النسيان، لقد كانوا يستلمون يوميا معلومات عن أبنائهم من مكتب التحقيقات الفدرالية ومن الدبلوماسيين، لكنهم لم يسمعوا شيئا من المحققين منذ شهور.

مرت سنوات دون ان يتلقوا خبرا، او شريط فيديو او اتصالا هاتفيا من خاطفيهم. يقول كزوان الياس، الذي اختطف شقيقه (آبان) المهندس العراقي الأصل – الأميركي الجنسية من مدينة دنفر، منذ سبع سنوات "لا ندري إن كان شقيقي حيا او ميتا. لا ندري إن كانوا قطعوا رأسه او انه مسجون في مكان ما. لا نعرف شيئا عنه".

سبق للجيش الأميركي أن أعلن عن موت ضحايا آخرين دون إعادة جثثهم الى أهاليهم. بعض العوائل يعلقون آمالهم ما بين "مفقودين" او "أموات".

السيدة صبرية مهدي نعمة، التي تسكن في شقة تطل على السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء في بغداد، تتمسك بالأمل من ان زوجها – عباس كريم نعمة – ما زال حيا بعد أكثر من خمس سنوات على فقدانه. تقول "انا متأكدة انه موجود في مكان ما". كان زوجها برتبة عقيد في الجيش العراقي السابق، هرب مع عائلته عام ١٩٩١ واستقر في سان دييغو، وأصبحوا مواطنين اميركان وكانوا يدعمون إسقاط نظام صدام. تقول عائلته انه التقى مع مسؤولين في البنتاغون قبل الحرب، وان ابنته الكبرى كانت تكتب مقالات تدعو الى تحرير الشعب العراقي.

السفارة الاميركية تفتح ملف المفقودين

وبينما غادر البيت لشراء صحيفة، تم اختطافه.

كان يبلغ ٥٨ عاما. بعد ثلاثة أشهر تلقت العائلة اتصالا هاتفيا يطالب المؤقت عمل السيد عباس، الذي كان صيدلانيا، مع المكتب الصحي لوزارة الدفاع العراقية.

في صباح احد الأيام من عام ٢٠٠٥ في عام ٢٠٠٣ عاد الى العراق مع الجيش الأميركي. وبعد مشاركته ببعض الأعمال مع قوات التحالف فيه الخاطفون بفدية بلغت ١٥٠،٠٠٠ دولار. لم تكن العائلة تعلم من هؤلاء، هل هم القاعدة ام الميليشيات المسلحة، لكنها قررت الدفع ووضعت المبلغ قرب معمل قديم للصودا.

لم يكن الاميركان المخطوفون – وهم جيفري ايك، ابان الياس، عباس كريم نعمة، نينوس خوشابا، دين صادق، حسين الزرفي، احمد الطائي – بتلك الأهمية الكبيرة في العراق، حيث أن عددهم قليل قياسا بآلاف العراقيين الذين اختفوا خلال أعمال العنف التي تلت عام ٢٠٠٣. حيث تعرض أكثر من ١٠،٠٠٠ عراقي للخطف على أيدي العصابات الإجرامية والميليشيات المسلحة خلال أكثر السنوات دموية من الاقتتال الطائفي.

وكان مسؤول في وزارة حقوق الإنسان، أعلن عن وجود أكثر من ١٤ ألف شخص مفقود في البلاد، جراء أعمال عنف وانفجارات وعمليات عسكرية، خلال الأعوام الثمانية الماضية التي أعقبت عام ٢٠٠٣.

وقال أركان كامل، ممثل الوزارة في اللجنة العليا لتقصي مصير المفقودين، التي شكلت مؤخرا، أن وزارة حقوق الإنسان سجلت ١٤ ألفا و٢٥ حالة فقدان، لأشخاص في العراق منذ عام ٢٠٠٣م، حتى الآن، وأوضح أنه لم يعثر إلا على سبعة أشخاص، من بين هؤلاء، وذلك في الطب العدلي، خلال الأعوام الماضية.

■ ترجمة المدى

عالية نصيف: لا نستطيع فتح ملف الأقارب

لجنة النزاهة: ٩٠ بالمئة من الوزارات مقاطعات عائلية

□ بغداد/ زينب صنكور

كشفت لجنة النزاهة في البرلمان العراقي أنها "لا تستطيع" فتح ملف أقارب المسؤولين والسياسيين في دوائر الدولة. وأعلنت اللجنة أيضا أن ٩٠ بالمئة من الوزارات ودوائر الدولة يعمل فيها موظفون نافذون لقربهم العائلي من مسؤولين كبار.

وقالت النائب عالية نصيف، عضو لجنة النزاهة، إن طبيعة العملية السياسية بنيت على أساس المحاصصة الحزبية لذلك فإن أغلبية الوزارات "قفلت" أما سياسيا أو حزبيا أو قوميا أو عائليا حسب التقسيم المحاصصي للوزارات.

وأوضحت نصيف في تصريح خصت به (المدى) أمس الأحد أن جميع السياسيين لديهم معلومات عن الوزارات والهيئات المقفلة للأقرباء، مشيرة إلى أن (٩٠٪) من الوزارات والهيئات مقفلة عائليا او قوميا. وبينت نصيف، وهي قيادية في كتلة العراقية البيضاء، أن لجنة النزاهة لا تستطيع أن تحد من هذه الظاهرة وتفتح هكذا ملف دون إرادة سياسية لحل المعضلة.

وأشارت نصيف إلى أن الموضوع شائك ويتطلب إرادة سياسية وجهودا من كل السياسيين، لضمان حق التقديم الى العمل استنادا الى المادة (١٦) من الدستور ويكفلها تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية الذي يضع شفافية في قنوات التعيين والانسيابية عند تخرج آلاف الطلبة سنويا حتى يتم استيعابهم في دوائر الدولة، لكن النائب صباح الساعدي قال إن "لجنة النزاهة تعمل حاليا على ملاحقة أهم قضايا الفساد في الوزارات العراقية والتي تمس حياة المواطن العراقي بشكل مباشر".

وأوضح أن "حجم الفساد الموجود في المؤسسات الحكومية يجعل لجنة النزاهة تركز في الوقت الحالي على ملفات الفساد الإداري الكبرى المتعلقة بعمل الوزراء ومن بينها قضية أقارب المسؤولين". وأضاف أن "لجنة النزاهة البرلمانية تعمل حاليا على جمع ما يلزم من أدلة بشان ظاهرة تعيين أقارب المسؤولين للتحرك ضدها وكشف المسؤولين المتورطين بهذه القضية".

واعتبر الساعدي أن "التثقيف داخل المجتمع العراقي بشأن خطورة هذه الظاهرة يعد أمرا ضروريا للكشف عنها"، مبينا أن "اللجنة تتحرك حاليا لكشف المسؤولين الذين استغلوا مناصبهم لأغراض شخصية بما فيها تعيين أقاربهم في الوظائف الحكومية".

إلى ذلك، دعا عضو التحالف الوطني عن كتلة الأحرار مشرق ناجي هيئة النزاهة ولجنة النزاهة في مجلس النواب الى فتح تحقيق في وزارات الدولة ومؤسساتها والجهات غير المرتبطة بوزارة لمتابعة وكشف تعيين أقارب المسؤولين في تلك الوزارات.

وقال ناجي في تصريح صحفي إن أكثر مؤسسات الدولة أصبحت مقاطعات لعوائل المسؤولين وأقاربهم وأبناء عمومتهم اذ أن كل من يتولى مسؤولية في موقع معين يقوم بتعيين أقاربه خارج الضوابط والسياقات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية ويتجاوز على التعليمات والضوابط مشيرا الى ان هذه التجاوزات أدت إلى حرمان شريحة كبيرة من مستحقي تلك التعيينات وكذلك زيادة تفشي الفساد الإداري بسبب عدم وجود عدالة التوزيع وحصرها بشخصيات معينة.

من جانبه عد النائب عن دولة القانون احسان العوادي كثرة الموظفين من أقارب المسؤولين في الوزارات مؤشرا خطيرا على أداء العمل الإداري، مطالبا بإبعاد حاشية اي مسؤول عن مصادر القرار السياسي. وقال العوادي للمدى إن الحكومة اعتمدت على معيار غير دقيق في التعيينات حيث كانت الكفاءة والمهنية والتدرج الوظيفي غائبة عن التعيينات بسبب الأحداث التي مر بها العراق من أحداث وعجز الكثير من الموظفين القدوم إلى مناطق دوائرهم، ما جعل المسؤول يقرب أفراد عائلته او حزبه للدوائر.

وأضاف :"هذا مؤشر خطير على أداء العمل الإداري المتطلب من قبل هؤلاء الموظفين ويجب إصلاح هذا الوضع بأسرع وقت ممكن واعتماد الكفاءة والمهنية والنزاهة والوطنية بالشكل الصحيح لبناء نموذج إداري صحيح.

وأشار إلى انه يجب أن تكون هناك آلية لمراجعة الوزارات والدوائر وإبعاد حاشية المسؤول عن مصادر القرار لتعمل الوزارات بشكل نزيه وشفاف.

فيما كشفت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية اشواق الجاف عن أن عددا من الوزراء ممن استلموا الحقائب الوزارية حديثا قاموا بتعيين أقاربهم قبل انطلاق الدرجات الوظيفية.

وقالت الجاف في تصريح للمدى إن هذا الموضوع انتشر بشكل واسع، وخلف مشاعر سخط لدى للمواطنين الذين يمتلكون حق التعيين، مطالبة الحكومة بوضع آلية للتعيينات والوظائف وأن يتم الإعلان عنها أمام الإعلام والمواطنين.

وأشارت إلى وجود أشخاص تتجاوز أعمارهم السن القانونية للخدمة، ما يستدعي وضع آلية وخطة عمل مدروسة لإخراجهم وإحالتهم الى التقاعد للسماح للشباب بالتعيين.

وتابعت أن على الحكومة ان تقوم بدعم القطاع الخاص ليتسنى للكثير من الشباب التعيين على القطاع الخاص بعد الدعم والاهتمام من الحكومة بالقطاعات الخاصة.

من جانب آخر علل عضو المجلس الأعلى والنائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي تعيين أقارب المسؤولين بالحرج الذي يقع فيه الوزير أمام أقاربه.

وقال الفتلاوي "للمدى" إن المسؤول يكون محرجا أمام عائلته، مؤيدا تعيين الأقارب والعائلة على ان لا يتجاوز عن شخصين ممن تنطبق عليهم شروط وضوابط التعيين.

وأضاف انه لا يوجد اي قانون او تشريع يمنع تعيين أقارب المسؤولين لكن من الناحية العرفية لا يجوز ان يكون هناك إفراط في تعيينهم حتى لا تتفشى المحسوبية في دوائر الدولة.

وكانت النائبة حنان الفتلاوي اتهمت رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري بتعيين أولاده الثلاثة في المفوضية واستلامهم رواتب لمدة عام دون أن يدخلوا العراق أصلا او يحصلوا على جواز سفر عراقي وأكدت الفتلاوي خلال جلسة استجواب الحيدري في مجلس النواب يوم الثالث من أيار الجاري أن رئيس وأعضاء المفوضية استغلوا مناصبهم لتعيين عدد كبير من أقاربهم دون الاعتماد على معايير التعيين الوظيفي. من جهته دافع الحيدري عن تعيين عدد من الأقارب، ومن ضمنهم أبناؤه الثلاثة واصفا تعيينهم بالأصولي وأنهم موجودون في أربيل منذ وقت طويل وطلب من رئاسة البرلمان إعطاءه وقتا كافيا للرد على جميع الاتهامات في جلسة أخرى. يشار الى أن القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة صرح في وقت سابق أن "القانون الجديد للهيئة الذي يتم مناقشته حاليا في البرلمان العراقي ينص بشكل واضح على معاقبة المسؤولين الذين يقومون بتعيين أقاربهم في مؤسسات الدولة". وأضاف أن "الدستور منع بشكل واضح المسؤول تعيين أقاربه في مؤسسات الدولة على أساس عائلي، كما انه نص بشكل واضح على أن يكون التعيين في المؤسسات الحكومية على أسس الكفاءة".

وكان قال في مؤتمر صحفي سابق إن "رئيس الوزراء أمر بالتنسيق مع الهيئة لتنفيذ جميع أوامر إلقاء القبض على المفسدين، إذ تم القبض على ٣٣ متهما من مجموع ٩٩٧"، مشيرا إلى "صدور ٣٨٧ أمر إلقاء قبض على متهمين بينهم ٥١ بدرجة مدير عام خلال الفترة الماضية".

المراقبون يخشون مزيدا من الترهل في الاداء الحكومي

العراقية تفاوض دولة القانون على ٦ بنود

البيضاء: علاوي الخاسر الأكبر إن لم يحصل على شيء

□ بغداد/ المدى

أعلنت الكتلة العراقية أنها ستقدم ستة مطالب في اجتماع الكتل السياسية اليوم الاثنين، فيما وصفت الكتلة البيضاء إياد علاوي بأنه الخاسر الأكبر في اتفاق الشراكة.

لكن كتلة دولة القانون اعترفت بان الحوارات والاتفاقات التي تجري مع العراقية مجرد "حلول ترقيعية".

وقالت نائبة عن القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، أمس الأحد، إن لدى كتلتها ستة مطالب ستطرحها خلال اجتماعها بدولة القانون غدا(اليوم)، برعاية نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس. وأوضحت ناهدة الدايني لوكالة كردستان للأنباء أن "الورقة التفاوضية لكتلتها التي ستطرح خلال اجتماع اليوم الاثنين الذي سيعقد بين ممثلي العراقية ودولة القانون برعاية نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، تتضمن ستة مطالب تتمثل بتفعيل تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا الإستراتيجية، وتقديم النظام الداخلي الخاص بمجلس الوزراء الى مجلس النواب".

وأضافت ان "الاجتماع سيعقد اليوم الاثنين، وهو الاجتماع الرابع لأعضاء اللجان التفاوضية للكتل السياسية"، لافتة الى ان "كتلتها ستطرح أربعة مطالب أخرى إضافة للمطلبين الأولين الخاصين بمجلس السياسات والنظام الداخلي لمجلس الوزراء". وذكرت الدايني أن "المطالب الأربعة الأخرى تتمثل في تحقيق التوازن في وزارات الدولة، وإيقاف إجراءات هيئة المساءلة والعدالة، مع ضرورة إيقاف الاعتقالات من دون إصدار أوامر قضائية" مستدركة بالقول "كما تضمنت المطالب تسمية الوزراء واستلامهم رواتب لمدة عام دون أن يدخلوا العراق أصلا او يحصلوا على جواز سفر عراقي وأكدت الفتلاوي خلال جلسة استجواب الحيدري في مجلس النواب يوم الثالث من أيار الجاري أن رئيس وأعضاء المفوضية استغلوا مناصبهم لتعيين عدد كبير من أقاربهم دون الاعتماد على معايير التعيين الوظيفي. من جهته دافع الحيدري عن تعيين عدد من الأقارب، ومن ضمنهم أبناؤه الثلاثة واصفا تعيينهم بالأصولي وأنهم موجودون في أربيل منذ وقت طويل وطلب من رئاسة البرلمان إعطاءه وقتا كافيا للرد على جميع الاتهامات في جلسة أخرى. يشار الى أن القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة صرح في وقت سابق أن "القانون الجديد للهيئة الذي يتم مناقشته حاليا في البرلمان العراقي ينص بشكل واضح على معاقبة المسؤولين الذين يقومون بتعيين أقاربهم في مؤسسات الدولة". وأضاف أن "الدستور منع بشكل واضح المسؤول تعيين أقاربه في مؤسسات الدولة على أساس عائلي، كما انه نص بشكل واضح على أن يكون التعيين في المؤسسات الحكومية على أسس الكفاءة".

وكان قال في مؤتمر صحفي سابق إن "رئيس الوزراء أمر بالتنسيق مع الهيئة لتنفيذ جميع أوامر إلقاء القبض على المفسدين، إذ تم القبض على ٣٣ متهما من مجموع ٩٩٧"، مشيرا إلى "صدور ٣٨٧ أمر إلقاء قبض على متهمين بينهم ٥١ بدرجة مدير عام خلال الفترة الماضية".

وقال محمد سعدون الصيهود في بيان صدر عن مكتبه أمس إن "الأنباء التي تتحدث عن مبادرة من قبل أطراف سياسية سواء التحالف الكردستاني أو غيره للجمع بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي هي حلول ترقيعية لن تكون ذات فائدة إذا لم تستند إلى الدستور"، مؤكدا أن "الالتزام بالدستور هو من يقود العملية السياسية إلى بر الأمان". وأضاف الصيهود أن "مبادرة أربيل التي أطلقها رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني كانت في وقتها ضرورية أما الآن فالجميع دخل في حكومة الشراكة الوطنية وعليهم أن يضعوا الدستور نصب أعينهم"، داعيا الجميع الى "التصرف وفقا لتلك الشراكة إذا ما أرادوا إنجاح المشروع الوطني العراقي". وتابع الصيهود أن "تنفيذ اتفاقية أربيل تم بشكل كبير باستثناء مجلس السياسات الإستراتيجية بسبب الصلاحيات التي تريدها القائمة العراقية لرئيس المجلس"، معتبرا تلك الصلاحيات "ليست دستورية كونها تتجاوز صلاحيات الرئاسات الثلاثة". وكان التحالف الكردستاني كشف، في الـ١٧ من أيار الحالي، عن مبادرة ثانية لحل الخلافات بين رئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي حول المرشحين للوزارات الأمنية بناء على رغبة أميركية، مبينا أن المبادرة تتضمن تفعيل ما تبقى من بنود الأولى بشأن صلاحيات رئيس مجلس السياسات، والجلوس إلى طاولة حوار لحل النقاط الخلافية بين المالكي وعلاوي بدلا من تبادل الرسائل.

ورجحت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، أمس الأول السبت، إمكانية عدول زعيمها عن قراره بالتخلي عن رئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا، فيما أكدت استمرار اجتماعاتها مع ائتلاف دولة القانون، دون تحديد أي موعد للقاء زعيمها مع رئيس الوزراء نوري المالكي، أشارت إلى أن اجتماعا للائتلافين سيعقد الاثنين المقبل(اليوم) لتحجيم الخلاف بينهما وتفعيل مبادرة أربيل.

العراقية البيضاء البرلمانية النائب قتيبة الجبوري عن تأييد كتلته بإحياء المجلس الوطني للسياسيات الإستراتيجية، وترأسه لأحد أعضاء العراقية او رئيسها إياد علاوي الذي يعد الخاسر الأكبر(على حد قوله).

وقال الجبوري للوكالة الإخبارية للأنباء "تم التعامل مع الواقع العراقي على أساس الكعكة او (اليانصيب)، ولم يضع بعض القادة السياسيين الذين يدعون لنفسهم الزعامة في العملية السياسية ما يحتاجه البلاد على وفق الظروف الحالية، وان موضوع الحراك على المناصب هو الأهم لديهم". وأوضح رئيس كتلة البيضاء: أن" المجلس الوطني جاء وفق الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة (الوزراء نوري المالكي، إقليم كردستان مسعود بارزاني، والقائمة العراقية إياد علاوي)، وان العراقية البيضاء مع الالتزام بهذا الاتفاق وإسناد رئاسته لـ علاوي او احد أعضاء قائمته، وذلك للإيفاء بالاتفاقات السياسية، لاسيما وان المنصب كان يعادل (٥) نقاط اي ما يعادل (٩) مقاعد برلمانية." وبين رئيس كتلة البيضاء ان" سبب إعطاء المنصب لرئيس القائمة العراقية، لكونه اكبر الخاسرين في القائمة كـ(حركة الوفاق الوطني) التي كانت تشغل ٢٣ مقعدا في مجلس النواب". من جانبه، وصف نائب عن ائتلاف دولة القانون أي مبادرة جديدة للجمع بين زعيمه ورئيس القائمة العراقية بـ"الحلول الترقيعية"، فيما أكد أن العراقية ترغب بصلاحيات غير دستورية لرئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية تتجاوز صلاحيات الرئاسات الثلاثة.